كمال: لا ترخيص لهدم المباني الحكومية التي مضى على بنائها أكثر من 40 عاما

«البلدي» يشكل لجنة تحرير الأراضي السكنية

جانب من جلسة البلدي

التصويت على تشكيل اللجنة

وافق المجلس البلدي في جلسته الرئيسية أمس الاثنين برئاسة عبدالله المحري على تشكيل لجنة تحرير الأراضي السكنية مؤلفة من 7 أعضاء.

وزكى المجلس لعضوية اللجنة الأعضاء عبدالله العنزي وناصر الجدعان وعبداللطيف الدعي وخالد المطيري وناصر الكفيف وفهد العبدالجادر واسماعيل بهبهاني.

وأحال طلب استفسار حول الاختناق المروري الواقع في مداخل ومخارج منطقة سلوى الى لجنة حولي متضمنا رد هيئة الطرق كما أحال سؤالا حول التجاوزات والقصور بقطاع المشاريع بشأن عقود منطقة سوق المباركية إلى لجنة العاصمة.

وناقش المجلس توصيات ورشة العمل الأولى للجنة شؤون البيئة من دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الثالث عشر والتي أوصت بضرورة تفعيل الجانب الرقابي على عقود النظافة ومتابعة مخالفات وغرامات الشركات الناقلة للنفايات.

من جانب آخر أكد رئيس اللجنة الفنية في المجلس البلدي الدكتور حسن كمال أمس الاثنين أهمية حماية المعالم التاريخية والتراثية والمباني التراثية التابعة للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من التعديل والضرر نتيجة أعمال الهدم والبناء القريبة منها.

وقال كمال في تصريح للصحفيين على هامش الجلسة إن "البلدي" وافق على توصيات اللجنة الفنية بمخاطبة البلدية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب قبل إصدار تراخيص الهدم للمباني الحكومية التي مضى على بنائها أكثر من 40 عاما إضافة لتحديد مدة زمنية محددة للمجلس الوطني للرد على المخاطبات.

وأشار إلى توصيات بعدم إصدار البلدية تراخيص البناء الجديدة للمباني الملاصقة والمحيطة للمباني التاريخية والتراثية المسجلة لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب إلا بعد مخاطبة المجلس.

وأفاد بأن المجلس وافق أن يكون التنسيق والتعاون بين المجلس البلدي والبلدية و"الوطني للثقافة" في الاستعجال على تعديل قانون الآثار لسنة 1960 كما أوصى بتكثيف الأنشطة والفعاليات بجميع المباني والمواقع التاريخية والتراثية لدى "الوطني للثقافة" مع التشديد على تطبيق اشتراطات الأمن والسلامة والاطفاء بجميع المباني.

من جانبه قال المدير العام لبلدية الكويت أحمد المنفوحي في كلمة خلال الجلسة إن "المباني التاريخية صدر بها قانون وكلمة مبنى تاريخي لها شروط محددة ومعطيات حيث أن التوصية السابقة باعتبار أي مبنى مضى عليه 30 عاما يعتبر مبنى تاريخي سيسبب بعض المشاكل لعموم المواطنين".

وأوضح المنفوحي أن أغلب منازل السكن الخاص في المناطق القديمة بنيت قبل 30 عاما لذلك فإن التوصية السابقة قد تعوق المواطنين من هدم وبناء منازلهم مبينا أن المبنى التاريخي مرتبط بشقين هما المدة والحدث التاريخي للمبنى.

وأكد أهمية اجتماع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع المجلس البلدي لمناقشة قانون تحديث المناطق التراثية من خلال وضع قرارات ملزمة تحمي المعالم التاريخية والتراثية والمباني التاريخية.

بتوجيهات الخالد بعد أن تفضل سمو أمير البلاد بمنحها لهم

«الإطفاء»: منح 1719 ضابطا أوسمة الدفاع الوطني والواجب العسكري وأنواط الخدمة العسكرية

الشيخ طلال الخالد

أصدر رئيس قوة الاطفاء العام الفريق خالد المكراد قرارا بمنح 1719 عسكريا من الضباط وضباط الصف أوسمة الدفاع الوطني والواجب العسكري وأنواط الخدمة العسكرية التي تفضل بمنحها لهم سمو أمير البلاد القائد الاعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه تقديرا لجهودهم وخدماتهم بمجال الدفاع الوطني وحماية الأرواح والممتلكات.

وقالت القوة في بيان صحفي أمس الاثنين إن القرار جاء بتوجيهات من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة الشيخ طلال الخالد بمنح أوسمة وأنواط الخدمة العسكرية بعد استيفاء رجال قوة الاطفاء للشروط اللازمة لاستحقاق الأوسمة.

وأوضحت انه بناء على الامر الأميري السامي الخاص بهذا الشأن تم منح وسام الدفاع الوطني من رتبة لواء لعدد "24" ووسام الدفاع الوطني من رتبة قائد لعدد "490" ووسام الدفاع الوطني من رتبة فارس لعدد "427" ووسام الواجب العسكري من الدرجة الأولى لعدد "223" ووسام الواجب العسكري من الدرجة الثانية لعدد "51" ووسام الواجب العسكري من الدرجة الثالثة لعدد "71".

وأضافت انه تم ايضا منح نوط الخدمة الذهبي لعدد "164" ونوط الخدمة الفضي لعدد "175" ونوط الخدمة البرونزي لعدد "94".

ونقل البيان أن الفريق المكراد عاهد القيادة السياسية باسمه ونيابة عن منتسبي قوة الإطفاء العام ببذل المزيد من الجهد والعمل للحفاظ على الأرواح والممتلكات وتحقيق الأمن المجتمعي بالبلاد في ظل القيادة الحكيمة لسمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو نائب الامير وولي العهد الأمين الشيخ مشعل الأحمد وسدد على طريق الخير خطاهما.

عددهم 29 متهما من بينهم النائب الحالي مرزوق الخليفة

محكمة التمييز ترفض الطعن في قضية «فرعية شمر» وتؤيد حكم «الاستئناف» بحبس المتهمين سنتين

قضت محكمة التمييز برئاسة المستشار عبدالله الجاسم أمس الاثنين رفض الطعن في قضية فرعية قبيلة شمر وأيدت حكم محكمة الاستئناف بالحبس سنتين للمتهمين المشاركين فيها والبالغ عددهم 29 متهما من بينهم النائب الحالي مرزوق الخليفة.

وكانت محكمة الاستئناف قضت في قضية فرعية قبيلة شمر في الدائرة الرابعة بإدانة النائب مرزوق الخليفة واخرين بحبسهم سنتين مع الشغل والنفاذ.

من جانب آخر تلقت المحكمة الدستورية أمس، طعنا انتخابيا جديدا قدمه مرشح الدائرة الانتخابية الأولى المحامي هاني حسين مطالبا بالقضاء بعدم دستورية القرار الوزاري رقم 1025/2022 الصادر من وزارة العدل بتشكيل لجنة فحص طلبات الترشيح لعضوية مجلس الأمة والبت فيها وإلغاء كافة آثاره واعتباره كأن لم يكن.

الدستورية

وطالب الطعن أيضا ببطلان الانتخابات التي أجريت في الدائرة الأولى بتاريخ 29 سبتمبر الماضي وما يترتب على ذلك من آثار أخصها بطلان إعلان أسماء الفائزين في انتخابات هذه الدائرة وبإعادة العملية الانتخابية فيها لانتخاب عشرة أعضاء جدد مع شمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة.

وأرجع الطاعن مطالبته إلى أن «تشكيل اللجنة لفحص طلبات المرشحين لعضوية المجلس يمثل اعتداء صارخا على الحقوق والحريات الأساسية التي نادى بها الدستور حيث رأى بأن السلطة التنفيذية سلبت من خلاله إرادة الشعب وحقه في اختيار مرشحيه وبجعلها تفاضل وتمايز بين هذا وذاك من المرشحين بالكيفية التي لا تتناسب على الإطلاق مع روح الدستور والقانون».

ويعد هذا الطعن رابع الطعون بانتخابات مجلس الأمة الأخيرة، حيث سبق وأن تلقت المحكمة ثلاثة طعون الأول أقيم مطالبا بإبطال العملية الانتخابية برمتها بذريعة عدم تنقيح جداول المرشحين والناخبين ما أسهم بمشاركة عسكريين وأشخاص لا يحق لهم المشاركة، والآخر من المرشح هاني حسين طعنا على قرار شطبه من جداول المرشحين، والثالث أقامه النائب السابق ومرشح الدائرة الخامسة أحمد مطيع مطالبا بإعادة الفرز والتجميع وإعلان فوزه فيها.

هاني حسين يطالب بعدم دستورية لجنة شطب المرشحين وإعادة انتخابات «الأولى»

استدعاء غير المستحقين وإلغاء «لياسنهم» من قاعدة بيانات المرور

«الداخلية»: فحص جميع ملفات رخص القيادة الخاصة بالوافدين

وزارة الداخلية

أعلنت وزارة الداخلية عن فحص جميع ملفات رخص القيادة للوافدين الذين حصلوا عليها خلال السنوات السابقة، بناءً على أوامر وتعليمات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع وزير الداخلية بالوكالة الشيخ طلال الخالد.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن من يتم اكتشاف حصوله على رخصة قيادة مخالفة للنظم والقواعد المعمول بها بوزارة الداخلية، سيتم استدعاء صاحب الرخصة والغاؤها نهائياً من قاعدة بيانات الإدارة العامة للمرور.

من جانب آخر أعلنت "الداخلية" إبعاد 6112 مخالفا لقانون الإقامة والعمل من جنسيات مختلفة خلال شهري أغسطس وسبتمبر الماضيين.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في "الداخلية" في بيان إنه وفي إطار جهود الإدارة العامة لمباحث شؤون الإقامة لضبط المطلوبين والمخالفين لقانون العمل والإقامة تم خلال الفترة المذكورة القبض على 789 مخالفا بواقع 585 في أغسطس و204 في سبتمبر.

وأوضحت الإدارة أن "مباحث الإقامة" تمكنت أيضا خلال الفترة من 28 سبتمبر إلى 6 أكتوبر الجاري من ضبط 45 شخصا لمخالفتهم قانون الاقامة والعمل.

وأهابت بجميع المواطنين والمقيمين ضرورة التعاون مع رجال الأمن وعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقانون.

إبعاد 6112 مخالفا لقانون الإقامة والعمل خلال أغسطس وسبتمبر الماضيين

«الخدمة المدنية»: بدائل جاهزة لتطبيق بصمة الدوام المرن بالتنسيق مع الجهات المختلفة

ديوان الخدمة المدنية

أعلنت إدارة خدمة المواطن والعلاقات العامة في ديوان الخدمة المدنية أن لدى الديوان اكثر من بديل جاهز لتطبيق بصمة الدوام المرن مشيرة الى انه يجري حاليا التواصل مع الجهات المختلفة للتنسيق بهذا الشأن.

وقالت مديرة الادارة رانية الكوح في تصريح صحفي ان الديوان يقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الكثافة العالية في اعداد الموظفين ومع الجهات التعليمية المسؤولة عن دوام طلبة المدارس والمعاهد والجامعات للتوصل لنظام دوام مرن يؤدي الى تخفيف معاناة الازدحام المروري.

واضافت الكوح ان هذا النظام سيساهم أيضا بتحسين سير العمل ولا يخل بنظام الحضور والانصراف كما يضمن عدم الاخلال بساعات العمل المقررة قانونا والمتاحة لخدمة الجمهور.